MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون ومراجعون قانونيون

صالح، برسوم، عبد العزيز.Deloitte
محاسبون ومراجعون

بنك الامارات دبى الوطنى
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة الملخصة
وتقرير مراقبى الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
فى 31 ديسمبر 2021

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون ومراجعون قانونيون

صالح وبرسوم وعبد العزيز - Deloitte
محاسبون ومراجعون

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة / مساهمى بنك الامارات دبى الوطنى "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الإمارات دبى الوطنى "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتى استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ١٥ فبراير ٢٠٢٢ فقد أبدينا رأيا غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتى استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق – فى كل جوانبها الهامة – مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى المجمع للمجموعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتقريرنا عليها.

مراقبا الحسابات

وفيق الفريحات
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٢٠"
صالح وبرسوم وعبد العزيز Deloitte
محاسبون ومراجعون

هدى مصطفى محمد صبرى
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٧"
MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون ومراجعون قانونيون

القاهرة في ١٥ فبراير ٢٠٢٢

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)
قائمة المركز المالى المجمعة الملخصة فى 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الأصـــــول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	5 678 610	1 644 154
أرصدة لدى البنوك	7 450 053	7 296 673
أذون خزانـة	12 632 873	8 323 859
قروض وتسهيلات العملاء (بالصافى)	38 874 357	36 254 461
مشتقات ماليـة	46 540	104 524
اصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
	5 209	5 327
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	10 622 202	6 931 140
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	5 108 132	3 816 909
أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع	278 290	-
اصول غير ملموسة	57 179	40 129
أصول اخرى	1 165 906	976 589
الأصول الثابتة المملوكة	676 437	690 196
الأصول الثابتة المؤجرة	-	315 798
اجمالى الأصول	82 595 788	66 399 759
الالتزامـــات وحقوق الملكية		
الالتزامـــات		
أرصدة مستحقة للبنوك	2 813 894	6 383 279
ودائع العملاء	67 578 356	48 196 907
مشتقات ماليـة	49 461	111 382
التزامات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع	9 344	-
قروض أخرى	1 571 670	1 573 210
التزامات أخرى	2 194 291	1 956 598
مخصصات أخرى	125 915	130 269
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	195 788	300 316
إلتزامات ضريبية مؤجلة	7 292	10 918
اجمالـــى الالتزامات	74 546 011	58 662 879
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	1 700 000	1 700 000
احتياطيات	942 001	797 756
مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	3 300 000	-
أرباح محتجزة	2 107 542	5 238 884
اجمالى حقوق مساهمى البنك الأم	8 049 543	7 736 640
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	234	240
اجمالى حقوق الملكية	8 049 777	7 736 880
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية	82 595 788	66 399 759

- ملخص الإيضاحات المرفقـة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)
قائمة الدخل المجمعة الملخصة - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
عائد القروض والإيرادات المشابهة	6 718 994	6 094 536
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(3 452 239)	(3 013 571)
صافى الدخل من العائد	3 266 755	3 080 965
إيرادات الأتعاب والعمولات	719 393	678 433
مصروفات الأتعاب والعمولات	(198 403)	(166 908)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	520 990	511 525
ايرادات من توزيعات ارباح اسهم	2 931	1 104
صافى دخل المتاجرة	149 533	197 576
أرباح إستثمارات مالية	5 956	4 586
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	(1 177 654)	(460 808)
مصروفات ادارية	(1 324 449)	(1 392 150)
مصروفات تشغيل أخرى	(484 962)	(302 546)
الربح قبل ضرائب الدخل	959 100	1 640 252
صافى الارباح من العمليات غير المستمرة	23 190	-
مصروف ضرائب الدخل	(436 823)	(502 667)
صافى أرباح السنة بعد ضرائب الدخل	545 467	1 137 585
يوزع كالتالى:		
نصيب مساهمى البنك الأم	545 457	1 137 569
نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة	10	16
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	545 467	1 137 585
ربحية السهم (جنيه / سهم) الاساسى	29.54	61.05

- ملخص الإيضاحات المرفقـة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب
محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شـركة مساهمـة مصريــة)
قائمة الدخل الشامل المجمعة الملخصة - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
صافي أرباح السنة	545 467	1 137 585
بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(123 221)	39 088
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للسنة	**(123 221)**	**39 088**
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافى بعد الضريبة	**422 246**	**1 176 673**

- ملخص الإيضاحات المرفقة متممة للقوانم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة	العضو المنتدب
هشام عبد الله قاسم القاسم	محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شـركة مساهمـة مصريـة)
قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة الملخصة - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

البيان	رأس المال المصدر والمدفوع	الاحتياطيات	مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	أرباح محتجزة	إجمالى حقوق مساهمى البنك الأم	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الإجمالى
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	1 700 000	582 881	-	4 436 476	6 719 357	250	**6 719 607**
توزيعات أرباح عام 2019	-	-	-	(159 374)	(159 374)	(26)	**(159 400)**
المحول الى الأحتياطي الرأسمالى	-	-	-	-	-	-	**-**
المحول الى الأحتياطي القانونى	-	88 839	-	(88 839)	-	-	**-**
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	44	-	(44)	-	-	**-**
المحول الى إحتياطى المخاطر العام	-	86 904	-	(86 904)	-	-	**-**
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الآخر	-	39 088	-	-	39 088	-	**39 088**
صافى أرباح السنة	-	-	-	1 137 569	1 137 569	16	**1 137 585**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	**1 700 000**	**797 756**	**-**	**5 238 884**	**7 736 640**	**240**	**7 736 880**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	1 700 000	797 756	-	5 238 884	7 736 640	240	**7 736 880**
توزيعات أرباح عام 2020	-	-	-	(99 986)	(99 986)	(16)	**(100 002)**
المحول الى الأحتياطي القانونى	-	57 388	-	(57 388)	-	-	-
المحول الى الأحتياطي الخاص	-	3 338	-	(3 338)	-	-	-
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	205 113	-	(205 113)	-	-	-
المحول الى الأحتياطي الرأسمالى	-	1 685	-	(1 685)	-	-	-
نسبة من صافى أرباح السنة لصندوق تدعيم وتطوير الجهاز المصرفى	-	-	-	(9 347)	(9 347)		(9 347)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الآخر	-	(123 221)	-	-	(123 221)	-	**(123 221)**
إعادة تبويب صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية عند الأستبعاد	-	(58)	-	58	-	-	**-**
صافى أرباح السنة	-	-	-	545 457	545 457	10	**545 467**
محول من ألارباح المحتجزة إلى مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	-	-	3 300 000	(3 300 000)	-	-	**-**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2021	**1 700 000**	**942 001**	**3 300 000**	**2 107 542**	**8 049 543**	**234**	**8 049 777**

- ملخص الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة الملخصة - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	5 814 505	3 610 044
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة الاستثمار	(5 473 597)	(852 697)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى الناتجة من أنشطة التمويل	(101 542)	(190 340)
صافى النقص فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة	239 366	2 567 007
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة	8 182 245	5 615 238
اجمالى النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة	8 421 611	8 182 245

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

1 - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبى الوطنى "ش.م.م" (البنك) وشركته التابعة "شركه الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلى في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 بتاريخ 12 مايو سنة 1977، والذى حل محله القانون رقم 8 لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة الامارات دبى الوطني للتأجير التمويلى – مصر في 4 نوفمبر 2008 طبقاً لأحكام االقوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية فى إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسى هو العمل في مجال التأجير التمويلى وفقا لأحكام المادة الثانية من القانون رقم 95 لسنة 1995 بإصدار قانون التأجير التمويلى.

تم إعتماد القوائم المالية المجمعة للإصدار فى 24 يناير 2022 من قبل مجلس الإدارة.

2 - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

1-2 أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية المجمعة للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية "الصادرة من البنك المركزي المصري بتار يخ 26 فبراير 2019.

وقد روعى فى إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلى للقوائم المالية للشركة التابعة وهى الشركة التى يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر 2018 باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزى المصرى بتار يخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ واعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءا على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشي مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية.

2-2 أساس التجميع

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غيرالمحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال فى قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضروريا بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبى الوطنى القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارت دبى الوطنى للتأجير التمويلى)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها 99.8٪.

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة

تعتبر المجموعة معاملاتها مع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصص المجموعة فى رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينتج عن معاملات أقتناء المجموعة لحصص إضافية فى صافى أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع فى الأسهم المقتناة والقيمة الدفترية للحصة الإضافية من صافي الأصول المقتناة فى الشركة التابعة.

إذا زاد نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة فى الخسائر المرحلة لشركة تابعة عن حقوق ملكيتهم فى تلك الشركة يتم تحميل تلك الزيادة على حقوق المجموعة فيما عدا تلك الخسائر التى يوجد التزام على أصحاب الحصص غير المسيطرة بتحملها وبشرط أن تكون لديهم القدرة على ضخ استثمارات إضافية لتغطية تلك الخسائر. وإذا حققت الشركة التابعة خلال الفترات اللاحقة أرباحاً فإن هذه الأرباح لا يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل المجمعة إلا فيما يتعدى ما يتم إضافته منها إلى حقوق المجموعة وذلك إلى المدى الذي يتم معه تغطية الخسائر التى سبق وتحملتها المجموعة نيابةً عن أصحاب الحصص غير المسيطرة.

3-2 التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

4-2 ترجمة العملات الأجنبية

1-4-2 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

2-4-2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقى فروق التغير فى القيمة العادلة ببند احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

5-2 أذون الخزانة

يتم عرض أذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

6-2 الأصول المالية والالتزامات المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية :أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة :

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشر وط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار .

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج .

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلى:

- هيكلة مجموعة من الانشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطة – مخرجات).
- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

يتعين توافر كافة الشروط التالية فى الاصول المالية التي يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

- ان تكون مسجلة في بورصة اوراق مالية محلية او خارجية.
- ان يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة اشهر السابقة علي تاريخ الاقتناء.

7-2 المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

8-2 أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلـة من خلال الأسعـار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التى تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التى تتعرض لها كما يلى:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

9-2 إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بـإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى للاستثمارات التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبـة بغرض المتـاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالى وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي فى تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الإعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمـة أوالمضـمحلة بقائمـة الـدخل ويـتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقـدي وذلـك وفقـاً لمـا يلى:-

- عندما يتم تحصيلهـا وذلك بعد إسترداد كامل المتأخـرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضـمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة. وفى حالة استمرار العميل فى الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب علـى رصـيد القـرض القـائم ضـمن الإيـرادات (العائـد علـى رصـيد الجدولـة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعـد سـداد كامـل رصـيد القـرض فـى الميزانيـة قبـل الجدولة.

10-2 إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بايرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

ويتم تأجيل الاعتراف بالإيراد عن أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي تحصل عليها المجموعة تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، وعند استخدام القرض يتم الاعتراف بها كإيراد بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار المجموعة للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وذلك اذا لم تحتفظ المجموعة بأي جزء من القرض لنفسها أو كانت المجموعة تحتفظ بجزء من القرض بنفس معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.
ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المحددة. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادةً على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار فترة أداء الخدمة.
ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها.

11-2 إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

12-2 اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالى باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

13-2 اضمحلال الأصول المالية

قياس القيمة العادلة

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة :الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك .

- اذا تم تحديد ان هناك ز يادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة فى هذه المرحلة .

- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.

- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل .

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطرالائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك

المعايير النوعية

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية :

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

قر وض الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسات والمشر وعات المتوسطة :

اذا كان المقترض علي قائمة المتابعة و/او الاداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جو هرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- المؤشرات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض.

التوقف عن السداد:

تدرج قروض وتسهيلات المؤسسات، والمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (30) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم .

الترقي بين المراحل 3.2.1 :

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد .

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط الاتية :

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية .
- سداد ٢٥ ٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة.
- الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

14-2 الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها.
ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

15-2 الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال – إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المبانى	من 25 الى 60 سنة
- الواجهة	من 25 الى 30 سنة
- التركيبات العامة	من 10 الى 20 سنة
- التجهيزات والإنشاءات	من 7 الى 10 سنوات
- نظم الية متكاملة	من 4 الى 5 سنوات
- ماكينات صرف آلى	من 5 الى 7 سنوات
- وسائل نقل	من 3 الى 5 سنوات
- تجهيزات وتركيبات	5 سنوات
- أثاث مكتبى وخزائن	5 سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة 10 سنوات وبالفروع المؤجرة 7 سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

16-2 الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون

تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي وذلك بالنسبة لأصول مشابهة أو صافي القيمة البيعية لتلك الأصول أيهما أعلى وذلك لكل أصل على حدى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال حساب للاضمحلال والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء في تاريخ رد خسائر الاضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

17-2 اضمحلال الأصول غير المالية

- لا يتم استهلاك الاصول التى ليس لها عمر انتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنويا.ويتم دراسة اضمحلال الاصول التي يتم استهلاكها

كلما كان هناك احداث او تغيرات فى الظروف تشير الى ان القيمة الدفترية قد لا تكون كليا او جزئيا قابلة للاسترداد.

- ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستيرادية. وتمثل القيمة الاستيرادية صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال وفى حالة ما إذا من المتعذر تقدير القيمة الاستيرادية لأصل منفرد عندئذ يقوم البنك بتقدير القيمة الاستيرادية لأصغر وحدة توليد نقد تضم هذا الأصل. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأصول غير المالية التي تم الاعتراف باضمحلال في قيمتها لبحث ما إذا كان من الواجب رد هذا الاضمحلال أو جزء منه إلى قائمة الدخل من عدمه.

18-2 الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلى، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

1-18-2 الإستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

2-18-2 التأجير

بالنسبة للأصول التى تقوم المجموعة بتأجيرها بنظام التأجير التمويلى ، فيتم عرض الأصل المؤجر ضمن الأصول الثابتة بقائمة المركز المالى ويهلك ذلك الأصل على مدار العمر الإنتاجي المتوقع له وبذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم إحتساب إيراد الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يعادل تكلفة إهلاك السنوى للأصول المؤجرة. ويرحل الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي مدفوعات القيمة الايجارية (حسابات عملاء الإيجار التمويلي) ضمن الأرصدة المدينة أو الدائنة وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم تسوية ذلك الفرق بالمقاصة مع صافى القيمة الدفترية للأصل المُؤجر. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها وذلك إلى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر. وعندما توجد أدله موضوعية على عدم قدرة المجموعة على تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي، فيتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها.

وبالنسبة للأصول التى تقوم المجموعة بتأجيرها بنظام التأجير التشغيلى فتظهر ضمن الأصول الثابتة بقائمة المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها بذات الطريقة المطبقة على الأصول الثابتة المُماثلة. ويتم الإعتراف بإيرادات الإيجار (مخصوماً منها أية مسموحات تُمنح للمستأجر) بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

19-2 النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

20-2 المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرالوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الآجال التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب السارى – على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنةً فأقل فيعترف بالإلتزام بالقيمة الإسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

21-2 عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تصدرها المجموعة ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائها من جهات أخرى، وهى تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافًا إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس:

-مبلغ القياس الأولي (مخصوما منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان).

- أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند ايرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

22-2 مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة. ولدى المجموعة نظام من نظم الاشتراك المحدد الأولى يتم سدادها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والثانيه الى احد شركات ادارة الاستثمار الخاصة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

23-2 ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التى تعالج التغيرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

24-2 الاقتـــراض

يتم الاعتراف الأولى بالقروض التي تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

25-2 قروض أخرى

طبقاً للعقد المؤرخ في 15 فبراير 2017 بين كلا من بنك الامارات دبي الوطني وبنك EUROPEAN BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT (EBRD) بمنح البنك قرض مساند بمبلغ 125 مليون دولار، تم صرف الشريحة الأولي منه بتاريخ 28 فبراير 2017 بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي وتم صرف الشريحة الثانيه منه بتاريخ 26 مارس 2018 بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، في ضوء قرار البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 ديسمبر 2016 بتعديل الفقرة 6/2/3/2 من التعليمات الصادرة للبنوك بتاريخ 24 ديسمبر 2012 بالسماح للمؤسسات الدولية أو بنوك التنمية متعددة الأطراف بمنح القروض (الودائع) المساندة علي أن يتوافر بها شروط الإدراج بالشريحة الثانية بالقيمة الحالية علي أن يكون المنح غير مشروط أو ليس مخصصًا لنشاط معين أو لمقابلة أصول بذاتها، وعلي أن تسري عليها ذات المعالجة المتبعة مع القروض (الودائع) المساندة المقدمة من البنك المركزى المصرى.

يحمل القرض المساند بمعدل عائد متغير يتم تحديده مقدماً كل شهر، وقد قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته التعاقدية خلال السنة والتي تتضمن سداد أصل المبلغ والعوائد وأية التزامات أخري تترتب علي بنود التعاقد.

26-2 رأس المـال

1-26-2 تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو اصدار خيارات (بالصافى بعد خصم الأثر الضريبى) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

2-26-2 توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التى تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

2-26-3 أسهم الخزينة

في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراة كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار فى الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

27-2 أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث انها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

28-2 أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المجمعة للسنة الحالية .

- **إدارة رأس المال**

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل 2 واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حداً أدني لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ 1.700 مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 12.50٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك 18.836٪ فى نهاية ديسمبر 2021.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولي :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One) و راس المال الأساسى الأضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند(Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى:-

1- 45٪ من قيمة إحتياطى فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
2- 45٪ من قيمة الاحتياطى الخاص.
3- 45٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (اذا كان موجبا).
4- 45٪ من رصيد إحتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
5- 45٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
6- 45٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
7- الأدوات المالية المختلطة.
8- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك 20٪ من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

9- رصيد المخصصات المطلوبه مقابل ادوات الدين و للقروض و التسهيلات الائتمانيه و الألتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الاولى(Stage 1) بيما لا يزيد عن 1.25% من إجمالى الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتى :

1- مخاطر الائتمان
2- مخاطر السوق
3- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 150٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل 2 فى نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رأس المـال		
الشريحة الاولى (راس المال الاساسى)		
اسهم راس المال(بالصافى)	1 700 000	1 700 000
الاحتياطيات		
احتياطي مخاطر عام	520 773	493 300
لارباح المحتجزة	117 695	117 695
حقوق الاقلية	5 620 466	4 862 026
الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية	234	240
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية	-	-
اجمالى الاستبعادات من راس المال الاساسى المستمرCommon Equity	17 526	139 821
إجمالى راس المال الاساسى	(119 545)	(131 860)
	7 857 149	**7 181 222**
الشريحه الثانيه		
45 % من الاحتياطى الخاص	1,588	86
القروض(الودائع) المساندة	1 414 503	1 573 210
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الاولي (stage1)	302 233	290 413
اجمالى الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)	**1 718 324**	**1 863 709**
الاصول والالتزامات العرضيه مرجحه باوزان مخاطر		
لاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الائتمان	44 771 429	43 912 128
متطلبات راس المال لمخاطر الطرف المقابل	55 033	130 920
قيمة التجاوز لاكبر 50 عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	-	-
متطلبات راس المال لمخاطر التشغيل	6 006 223	5 644 340
متطلبات راس المال لمخاطر السوق	3 769	8 320
إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**50 836 454**	**49 695 708**
معيار كفاية رأس المال (%)	**%18.836**	**%18.201**

- **الرافعه المالية**

اصدر مجلس إداره البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ 7 يوليو2015 القرار التالى:

الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الادنى المقرر للنسبة (3%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي:

- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر 2015 وحتي عام 2017.
- كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام 2018.

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لراس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية راس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقا للقوائم المالية – وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :

1- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.

2- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.

3- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.

4- التعرضات خارج الميزانية.

ويلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

البند	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالى
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات			7 857 149
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية			**82 349 792**
التعرضات خارج الميزانية			**8 170 823**
نسبة الرافعة الماليه			**8.68%**

3 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلى أهم البنود التى إستخدم فيها المجموعة تقديرات وإفتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلي وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف علي الانخفاض علي مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلي حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء علي الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء علي الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلي حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الأستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض فى القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعى على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال فى قيمة أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالإضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفى حالة ثبوت وجود إضمحلال فى قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت فى صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل علي القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

- **صافى دخل المتاجرة**

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	145 715	192 295
(خسائر) أرباح تقييم مشتقات مالية:		
أرباح تقييم عقود صرف أجله	3 937	5 552
خسائر تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة	(119)	(271)
الإجمالى	**149 533**	**197 576**

- **نصيب السهم فى حصة المساهمين من صافى أرباح السنة**

أ - **الأساسى**

يُحسب نصيب السهم الأساسى فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
صافى أرباح السنة	545 467	1 137 585
نصيب العاملين فى قائمة التوزيعات*	(43 249)	(99 780)
صافى الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين*	**502 218**	**1 037 805**
المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة	17 000	17 000
نصيب السهم الأساسى فى الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين *	**29.54**	**61.05**

*تحت اعتماد الجمعية.

ب - **المخفض**

لا يوجد أدوات من شأنها تخفيض نصيب السهم الأساسى فى الأرباح، وبالتالى فإن نصيب السهم المخفض فى الربح يساوى نصيب السهم الأساسى فى الربح.

- **قروض وتسهيلات العملاء بالصافي**

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أوراق تجارية مخصومة	101 535	205 370
قروض العملاء	41 298 109	37 509 521
الاجمالى	**41 399 644**	**37 714 891**
يخصم: الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض	(118 428)	(113 075)
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(2 406 859)	(1 347 355)
الصافى	**38 874 357**	**36 254 461**

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للانواع خلال السنة كانت كما يلى:

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

أفراد	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	16 910	11 648	157 304	608	186 470
عبء الاضمحلال	5 273	17 715	171 624	(316)	194 296
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(1 408)	(20 633)	(145 040)	-	(167 081)
مبالغ مستردة خلال السنة	318	3 117	14 133	-	17 568
الرصيد في آخر السنة المالية	**21 093**	**11 847**	**198 021**	**292**	**231 253**

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	959 025	115 488	86 371	**1 160 884**
عبء الاضمحلال	776 043	112 383	126 036	**1 014 462**
فروق تقييم عملات أجنبية	199	29	32	**260**
الرصيد في آخر السنة المالية	**1 735 267**	**227 900**	**212 439**	**2 175 606**

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2020

أفراد	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	8 282	7 139	42 084	683	**58 188**
عبء الاضمحلال	8 417	5 751	128 739	(75)	142 832
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(9)	(3 101)	(19 921)	-	(23 031)
مبالغ مستردة خلال السنة	220	1 860	6 402	-	8 481
الرصيد في آخر السنة المالية	**16 910**	**11 648**	**157 304**	**608**	**186 470**

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2020

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	801 949	26 902	29 159	**858 010**
عبء الاضمحلال	162 360	89 619	57 379	309 358
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(84)	(587)	-	(671)
مبالغ مستردة خلال السنة	725	-	-	725
فروق تقييم عملات أجنبية	(5 924)	(446)	(167)	(6 537)
الرصيد في آخر السنة المالية	**959 026**	**115 488**	**86 371**	**1 160 885**

- **الاستثمارات المالية**

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة	5 209	5 327
إجمالي أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	**5 209**	**5 327**

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة	10 618 810	6 927 715
ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة	3 392	3 425
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	**10 622 202**	**6 931 140**

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة بإستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولايوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية السنة المالية.

استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالتكلفة	5 089 132	3 803 909
ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة	19 000	13 000
إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة	**5 108 132**	**3 816 909**

	31 ديسمبر2021	31 ديسمبر 2020
أرصدة متداولة	136 220	1 147 111
أرصدة غير متداولة	4 971 912	2 669 798
	5 108 132	**3 816 909**
أدوات دين ذات عائد ثابت	5 108 132	3 816 909
	5 108 132	**3 816 909**

- **أصول أخرى**

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إيرادات مستحقة	927 296	644 501
مصروفات مقدمة	145 105	35 945
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)	17 713	39 257
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	439	439
تأمينات وعهد	12 907	10 726
أخرى (بعد خصم المخصص)	62 446	245 721
الإجمالى	**1 165 906**	**976 589**

- **ودائع العمـلاء**

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ودائع تحت الطلب	28 153 447	22 452 035
ودائع لأجل وبإخطار	22 964 421	13 379 460
شهادات ايداع وإدخار	12 750 641	8 453 696
حسابات توفير	3 273 903	3 485 604
ودائع أخرى	435 944	426 112
الاجمالى	**67 578 356**	**48 196 907**
ودائع مؤسسات	44 146 115	29 610 993
ودائع أفراد	23 432 241	18 585 914
الاجمالى	**67 578 356**	**48 196 907**
أرصدة بدون عائد	10 364 845	9 585 374
أرصدة ذات عائد ثابت	57 213 511	38 611 534
الاجمالى	**67 578 356**	**48 196 907**
أرصدة متداولة	54 827 715	39 443 211
أرصدة غير متداولة	12 750 641	8 753 696
الاجمالى	**67 578 356**	**48 196 907**

- **التزامات أخرى**

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
عوائد مستحقة	376 044	96 804
مصروفات مستحقة	765 353	1 059 307
أرصدة دائنة متنوعة	1 052 894	800 487
الاجمالى	**2 194 291**	**1 956 598**

- **رأس المال**

بلغ رأس المال المصرح به 2.500 مليون جنيه مصرى فى 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 2.500 مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 1.700 مليون جنيه مصرى فى 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 1.700 مليون جنيه مصرى) مقسم على 17 مليون سهم بقيمة اسمية 100 جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية فى 28 ديسمبر 2021 تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر و المدفوع ليبلغ 5.000 مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها 3.300 مليون جنيه مصرى بإصدار 33 مليون سهم بقيمة إسمية 100 جنيه مصرى وذلك خصما من الأرباح المحتجزة للبنك وجارى إنهاء إجراءات الزيادة

- **الموقف الضريبى**

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام 2017 وتم السداد.

تم أخطار البنك بنتيجة الفحص لعام 2018 وتم الاعتراض عليه وجارى بحث الاعتراض.

جاري فحص عام 2019.

تم تقد يم الإقرار الضريبي لعام 2020.